

كلمة السيد علي حداد
مرشح لرئاسة منتدى رؤساء المؤسسات

عناية، 01 ديسمبر 2018

01 ديسمبر 2018

السيدات والسادة المنتخبين

السيد رئيس غرفة الصناعة والتجارة

السيد مندوب المنتدى لولاية عنابة،

السادة المدراء الولائيين

السيدات والسادة أعضاء مكتب المنتدى بعنابة،

أعزائي أعضاء المنتدى،

أصدقائي ممثلو وسائل الاعلام،

السادة والسيدات الحضور

السلام عليكم

أرحب بكم جميعا وأشكركم على تجنّدكم و تجاوبكم الكبير معنا لحضور لقائنا هذا.

لابد أن أقول لكم أنّي جدّ مسرور وسعيد بتواجدي بينكم في هذه المدينة الجميلة، التي هي عنابة، وأشكركم جزيل الشكر على حفاوة الاستقبال صباح اليوم، وفي كل مرة نزل ضيوفا عندكم.

قبل كل شيء، أود أن أذكركم بتزامن لقاءنا هذا مع اليوم العالمي لمكافحة السيدا.

وبهذه المناسبة، يجدد منتدى رؤساء المؤسسات التزامه بدعم ومساندة كل العمليات والمبادرات التي تهدف لمكافحة هذه المرض الخطير. ينضمّ منتدى رؤساء المؤسسات إلى كل الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، الباحثين، الجمعيات والمجموعة الدولية، ليعبّر عن تضامنه مع المصابين بفيروس فقدان المناعة المكتسبة والمشاركة في حملات الوقاية والتوعية للتقليل من انتشار وتوسع هذا المرض.

أردنا أن يكون لقاء اليوم، مخصص كليا لترقية الاستثمار في ولاية عنابة. ولكن هي أيضا فرصة للقاء أعضاء المنتدى، وأبعد من ذلك، المتعاملين الاقتصاديين لكل الجهة الشرقية، ليتسنى لنا شرح نظرتنا للتنمية الاقتصادية لبلادنا وصياغة اقتراحاتنا من أجل ترقية المقاولاتية والمؤسسة الاقتصادية.

يعد تقييم وتقويم مسارنا وتجديد الهيئات المسيرة للمنتدى لحظة مهمة في حياة منظماتنا.

لقد عملنا بكل وعي، لكي لا تكون هذه المناسبة لحظة للانغلاق على الذات والتركيز على معالجة قضايا تنظيمية تخص فقط الشأن الداخلي للمنتدى.

لقد أردنا أن تكون مناسبة للتفتح على القوى الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وعلى عالم المؤسسة، وهو الهدف من وراء لقاء اليوم!

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر مندوبية عنابة لتنظيمها لهذا الحدث.

سيسمح، وأنا متأكد من ذلك، التعريف بالحركة الاقتصادية الاقليمية وcمختلف الخبرات التي تمتلكها مؤسسات هذه الجهة وكذا ترقية جاذبيتها عبر تامين مختلف فرص الاستثمار التي تتوفر عليها. بعد تلمسان و الأغواط، ها نحن نلتقي اليوم بعنابة، هذه الأخيرة، تعد من الولايات التي عرفت خلال السنوات المنصرمة تطورا وتنمية هامة.

وفي نفس الوقت، أبقى مقتنع، بأن عنابة وعلى غرار باقي ولايات الوطن، لم تستغل بعد إلا جزء يسير من مقدراتها الكبيرة والمتنوعة.

وعلى هذا النحو، فإن التحدي الذي يواجهنا اليوم، هو الكشف عن كل إمكانيات وقدرات أقاليمنا، تميمها وإثرائها من أجل بناء اقتصاد قووي ومتنوع.

لا يفصلنا سوى 15 يوما على عقد جمعيتنا العامة، التي نريدها أن تكون بكم جميعا، موعدا للممارسة الديمقراطية والشفافية. ولكن أيضا، هي مناسبة لتقييم هادئ وصریح لنشاطنا وصياغة قرارات من أجل رؤية المستقبل بشكل أفضل.

إنه لا يمكن إنكار حقيقة قائمة، وهي أن منتدى رؤساء المؤسسات، قد خطى خطوة عملاقة ومهمة في بنائه كمنظمة مهمة لأرباب العمل في المشهد الاجتماعي الاقتصادي للبلد. لكن المكاسب التي تحققت يجب تطويرها وتميمها.

السيدات والسادة الحضور

نحن ندرك جيدا، أن بناء منظمة ليس غاية في حد ذاتها، بل يجب قياس فعاليتها على ضوء الدور الذي تلعبه والخدمة التي تقدمها للمجموعة التي تمثلها، من وجهة نظر موضوعها وصلاحياتها.

منظمة قوية لأرباب العمل وجديرة بهذه التسمية، يجب أن تكون في خدمة المؤسسة وتساهم في إحراز تقدم للبلد في اتجاه بروزه وانبعاثه الاقتصادي.

هذه هي المهمة التي سهرنا على تجسيدها خلال الأربع سنوات المنقضية.

ولنبلغ ذلك، اشتغلنا أساسا في ثلاثة اتجاهات مستمدة من الالتزامات الـ 15 التي تعهدنا بها أمامكم، و التي من أجلها منحتمونا ثقتكم:

الأولى: التي اعتبرناها بمثابة أولوية هي تلك التي تتمثل في بناء منظمة لأرباب العمل، تتمتع بما يكفي من التمثيلية، قوية و بناءة لكي تكون مسموعة وطنيا وشريكا ذا مصداقية على المستوى الدولي.

منظمة تملك وسائل بشرية، مادية ومالية، تسمح لها بتغطية نشاطاتها في أحسن الظروف.

وأیضا، منظمة تملك تواجدا فعليا في عالم المؤسسة، من خلال مندوبيات على مستوى كل الولايات وتمثيلات في الخارج، الذي يسمح لها أن تطالب بتمثيل يعكس حجمها وقوتها ويمكنها أن تؤثر فعلا في النقاش الاجتماعي والاقتصادي.

وأخيراً، منظمة تستشرف المستقبل من خلال الإنجازات التي تجسد طموحاتها، بالأخص استدامتها. على هذا النحو، المقر الجديد الذي نحن بصدد تشييده، وحاضنة الشركات الناشئة، ومدرسة التجارة وإدارة الأعمال، ومدرسة الأطفال المصابين بالتوحد هي من المشاريع التي سترسم مستقبل منظماتنا.

الإتجاه الثاني: والذي من خلاله نشطنا بعزم، هو ترقية الترويج للوجهة الجزائرية دوليا.

يبدو هذا الشق كأولوية على ضوء الأهمية التي يجب أن تحظى بها عملية البحث عن شراكة كوسيلة للحصول على المعرفة والخبرات التكنولوجية ولتنويع اقتصادنا.

يتطلب هذا المحور من الانتشار مستوى عال من الالتزام الجماعي والفردى.

ويزداد الأمر صعوبة وتعقيدا، بسبب العشرية السوداء التي مرت به البلاد، مع ما ترتب على ذلك من عواقب على صورتها دوليا وعلى قاعدتها الاقتصادية، وبالأخص، علينا أن ندرك، أن الأمر يستدعي أن ننجز وفي وقت قصير، ما أنجزته وبنته دول في عدة سنوات.

وهكذا، رفقة أعضاء الجهاز التنفيذي ورؤساء مؤسسات، جُلنا وقطعنا عشرات الآلاف من الكيلومترات لنرفع و نروج لجاذبية الجزائر الاقتصادية في العديد من عواصم العالم.

لقد ركزنا وجهتنا واهتمامنا بشكل خاص على افريقيا من أجل أن نشق طريقا لمؤسساتنا، التي لديها قدرات وإمكانيات كبيرة لتستقر بشكل دائم في أسواق القارة.

على هذا النحو، ومن خلال العديد من النشاطات التي قمنا بها على المستوى الدولي، يقدم منتدى رؤساء المؤسسات في الخارج، كمحاور ذي مصداقية لدى جاليتنا والشركاء الآخرين.

الاتجاه الثالث والأخير: والذي استثمر فيه كثيرا منتدى رؤساء المؤسسات، هو التواجد وبقوة في النقاش الاقتصادي والحوار الاجتماعي. يتشرف بالأخص، بأنه شريك فعال في صياغة وتنفيذ العقد الاقتصادي والاجتماعي للنمو.

السيدات والسادة الحضور

قدم منتدى رؤساء المؤسسات من خلال تنظيم تظاهرات، ندوات اقتصادية، و اعداد مساهمات و دراسات نوعية، عدة مقترحات ببناء. بعض منها تم اعتمادها من طرف الحكومة وأدرجت في تشريعات لفائدة المؤسسات.

خلال الثلاثية، حمل منتدى رؤساء المؤسسات صوت المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين دون تقصير. من جميع وجهات النظر هذه، أعتقد أنه يمكننا أن نقول بكل تواضع أننا يمكن أن نفخر بكوننا نجحنا معا في بناء منظمة لأرباب عمل تتوافق مع التحديات التي يجب رفعها في المرحلة التاريخية الحالية.

السيدات والسادة الحضور،

بطبيعة الحال، رافق التحول في منتدى رؤساء المؤسسات التطور الاقتصادي لبلدنا. وبالفعل، و بفضل بصيرة فخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، و علاوة على استعادة الأمن والسلم، شهدت الجزائر تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لا يمكن إنكاره.

تم تنفيذ العديد من البرامج الاقتصادية الكبرى، منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، وحشدت وسائل وإمكانيات استثنائية لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

سمحت كذلك هذه البرامج الضخمة، بإنجاز البنية التحتية الضرورية لكل سياسة لتنمية اقتصادية واجتماعية وإقليمية(محلية).

اليوم، رأت النور جزائر جديدة. انتقل عدد الأطفال المتدرسين إلى أكثر من 9 ملايين وعدد الطلاب يقارب مليوني طالب جامعي، ما يقارب 4 ملايين وحدة سكنية تم بنائها أو تشارف على اكتمال بنائها،

وقد تم الانتهاء من شقّ وانجاز آلاف الكيلومترات من الطرق، تحديث و عصرنه نظام السكك الحديدية، والتموين بالمياه الصالحة للشرب تحسن بشكل ملحوظ.

اليوم، القاعدة الاقتصادية تعززت بإطار قانوني وتنظيمي مجدد، وهناك مكاسب كبيرة، مجتمعة كلها، تضع اقتصادنا على مسار ثابت ومستدام.

نحن نتواجد في ولاية، تبرز تدريجيا كأحد الأقطاب الهامة لصناعة الحديد والصلب والتي نستعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاحتياجات الوطنية عن قريب.

في مجال مواد البناء، وبالأخص الإسمنت، نجحنا في التغلب على ضغط الطلب الوطني وشرعنا في عمليات تصدير واعدة.

وينطبق الشيء نفسه على صناعة الأجهزة الكهرومنزلية والالكترونية، حيث تتفوق الشركات الجزائرية بشكل متزايد في الأسواق الإقليمية.

فيما يخص، المنتجات الزراعية والصناعة الغذائية، تمكنا من تلبية جزء كبير من الطلب .

بالنسبة لبعض الضرورات الأساسية، وضعت الدولة آليات محددة ومهمة لدعم المنتجين المحليين. و هذا يعكس رغبة الدولة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين و الطبقات الهشة في المجتمع.

إن سوناطراك، في نفس الوقت، الذي تهدف فيه إلى تحديث حوكمتها من خلال خطة التطوير التي تمتد إلى آفاق 2030، هي الآن تبادر وتقوم مشاريع في مجال الصناعات البتروكيمياوية، تكتسي بعدا استراتيجيا لمستقبل بلادنا.

في الوقت الذي تم فيه إطلاق مشروع ضخم في مجال تحويل الغاز والفوسفات، وهو ما سيغير كليا المستقبل الاقتصادي لجزء كبير من شرق البلاد، من خلال خلق الثروة و البنى التحتية(الطرق والسكك الحديدية والسدود) المرتبطة به.

إنه مشروع هيكلي يندرج ضمن استراتيجية تنوع اقتصادنا وتقدير مواردنا المنجمية لاستخراج أقصى قيمة مضافة ممكنة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن حيث اقتناء مؤسساتنا لحصص في السوق الدولية، فإن محفظة المنتجات المصدرة تشهد تطوراً مشجعاً.

هذه هي النتائج الملموسة التي هي ثمرة العمل لكل من السياسات العامة التي تنفذها الدولة، و جهود المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة، التي جزء كبير منها أعضاء في المنتدى.

مؤسسات نشطة تتابر كل يوم في السوق لتعزيز قدرتها التنافسية. منتدى رؤساء المؤسسات و هذه الشركات لا تريد، كما يقترحه بعض المحللين، الحفاظ على أي وضع راهن كان، الذي سيكون مواتيا لها، والذي قد تستفيد منه و ذلك على حساب القواعد الاقتصادية والمصلحة الوطنية.

نحن نرفض الادعاءات التي تساق باسم الملاحظة الحيادية والخيرة، لكنها في الحقيقة تنبع فعليا من خلفيات مغرضة .

على العكس من ذلك، فإن منتدى رؤساء المؤسسات وأعضائه، حريصون جداً على تسريع وتعميق الإصلاحات الرامية إلى تنوع وبناء اقتصاد منتج.

من ناحية أخرى، نحن لا نؤيد العدمية و جحود بعض المتعاملين الاقتصاديين الذين ينسبون النجاحات والانجازات بشكل منهجي إلى حنكهم الحادة الوحيدة و اتقانهم لفن المقاولاتية، بينما يبررون الفشل بالمعوقات الوحيدة التي تأتي من السلطات العمومية أو حتى من "اليد الخفية".

كيف يمكن نكران هذه الحقيقة، عندما يكون الناس المعنيين قد شكلوا ثروتهم في الجزائر من خلال تدابير تشجيع الاستثمار و مخططات الدعم التي تسمح لمؤسساتهم بتحقيق مستويات نمو، ذات رقمين لا مثيل لها في العالم.

لا يمكن لأحد أن ينكر، في الواقع، أن كل انجاز من الإنجازات الاقتصادية في بلادنا هو نتيجة في نفس الوقت، لإجراءات التشجيع التي وضعتها مؤسسات الدولة وإرادة متعاملين جزائريين مبدعين و بارعين.

في هذا السياق، لا يمكن لأي متعامل اقتصادي، أي كان، أن يتجنب الالتزام بالقانون و القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي .

القانون فوق الجميع

ونحن في منتدى رؤساء المؤسسات نقول أن القانون فوق الجميع

هناك أيضا من يتجنب اتخاذ موقف صريح اتجاه القضايا المصيرية للبلاد، بالأخص تلك التي تتعلق بتوطيد استقرارها و استمرارية مسار التنمية الوطنية. فالمرحلة التاريخية الهامة التي تعيشها بلادنا لا تقبل التردد والغموض.

كما أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية في خطابه الموجه لندوة الولاية والحكومة، حين قال "..... على الجميع تحمل المسؤولية والانخراط كليا ضمن الخيارات السياسية و الاقتصادية الوطنية أو الخروج منها كليا، فعهد إمساك العصا من الوسط قد ولى".

ونحن في منتدى رؤساء المؤسسات لا نغير موقفنا و مساندتنا لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة

لهذا السبب، منتدى رؤساء المؤسسات، قد أيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية لصالح هذا التوجه. و يذكر في كل تدخلاته بالمادة 43 من الدستور التي تكرر حرية التجارة و الاستثمار التي وضعت على عاتق الدولة مسؤولية العمل من أجل "تحسين مناخ الأعمال" و تشجيع «دون التمييز» ، ازدهار المؤسسات لخدمة التنمية الاقتصادية الوطنية.

سنواصل العمل في هذا الإطار ولن يغيّر أي شيء أهدافنا.

ومن هذا المنبر، نثمن نتائج وتوصيات الورشات التي انبثقت عن الندوة الوطنية للحكومة والولاية، التي من شأنها أن تساهم في إزالة البيروقراطية ومنح صلاحيات للولاية للنهوض بالتنمية المحلية. وبالمناسبة، نمي معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم على نجاح هذه الندوة المنعقدة تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. فتوصياتها ستسمح بتحرير اتخاذ القرار محليا فيما يخص الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. ويبقى الهدف المرجو، التوصل إلى بعث حركية اقتصادية إقليمية (محلية)، تستحدث مناصب شغل وتُحسّن الظروف المعيشية للسكان وخاصة الشباب. ففي كذلك رسالة صادقة لبعث الأمل في صفوف أبنائنا عبر مختلف ربوع الوطن، بأن النجاح ممكن ولا شيء مستحيل. إن الوطن يتسع للجميع ويبنيه أبنائه المخلصين، عكس الذين يبثون خطاب اليأس في صفوف شبابنا للنيل من عزيمته.

السيدات والسادة الحضور

وبهذه الروح أقترح عليكم خمسة عشر (15) تعهدًا جديدًا أخذها وأقرر تحمل المسؤولية كاملة، مطالبا ثقتكم من جديد.

سيواصل منتدى رؤساء المؤسسات تامين مكاسب مسار تطوير اقتصاد بلادنا. و لكن سيعمل بشكل بناء على صياغة و تقديم مقترحات لصالح المؤسسات، و التي سيتبناها ويدافع عنها لدى السلطات العمومية.

في هذا السياق، سيكون تحسين مناخ الأعمال وتطوير حركية مقاولاتية من أولوياتنا. وستكون موضوع مقترحات ملموسة ستقدم عن قريب إلى السلطات المعنية.

سوف نقدم هذه المقترحات بالتوازي مع برنامج لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنفيذ خطط تنمية الشعب. سوف يكون صندوق الاستثمار الذي سنستحدثه أداة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

من خلال الاهتمام بالمقاولات النسوية و الشباب المقاول، فمنتدى رؤساء المؤسسات ينشط ضمن حركية ونظرة للمستقبل حاملة للتجديد والأمل لمجتمعنا.

سوف نضاعف المبادرات لتجديد ومرافقة النساء المقاولات وكذا لاستحداث حاضنات للمؤسسات الناشئة على مستوى الولايات.

سوف تكون السياحة والزراعة موضوع مقترحات لخطط مفصلة بدقة لتنشيطهما.

لمواصلة وتعميق العمل المنجز بشأن قضية الأمن الغذائي، سينظم منتدى رؤساء المؤسسات ندوة حول على قطاع الصناعة الزراعية. ستجمع كل الفاعلين في القطاع لمناقشة التوصيات التي يتعين صياغتها.

وأريد أن أضيف أن التحدي بالنسبة للسنوات الخمسة القادمة، هو تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال انتاج الحليب والقمح

إن حتمية تحويل موارد الطاقة الأولية لاستخلاص أكبر قدر من القيمة المضافة وارتفاع الطلب الداخلي، يمليان علينا أن نواصل المرافعة من أجل تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للانتقال الطاقوي والبيئي وكذا التنمية المستدامة.

أتعهد بمواصلة عملية بناء منظماتنا، لتعزيز تمثيليتها وجعلها أداة في خدمة المؤسسة الاقتصادية الوطنية والمتعاملين الاقتصاديين.

في هذا السياق ستكون معالجة طلبات المتعاملين و متابعتها أولوية. و سيتم تعزيز وتقوية المندوبيات الولائية، لكي تتمكن من ممارسة دورها كاملا على المستوى المحلي.

لتعزيز قدرتنا على تطوير و اقتراح فضاءات جديدة مخصصة للقضايا الاقتصادية أو الشعب، مثل الرقمية، سيتم استحداثها.

سيتم تعزيز الأدوات و المساحات الموجودة، مثل نادي ENERGIA أو مرصد المنتدى، وتجهيزها بكل المستلزمات لتقوم بنشاطها على أحسن وجه و بمردودية أكبر.

هذه بعض المحاور التي يدور حولها برنامج عملنا، و التي أطلب منكم أن تجدد ثقتكم، مع التزامي أن أكون مخلصا اتجاه منظماتنا والدفاع عن مصالح الاقتصاد الوطني و ترقية المؤسسة الاقتصادية الوطنية.

أعتذر إن أطلت عليكم، سيداتي سادتي الحضور، لكن لا بد من ذلك، لأنني استعرضت أمامكم برنامجي للسنوات الأربعة القادمة.

وأعلمكم، سيداتي وسادتي الكرام، أنني قررت أن أنهي حملتي الانتخابية كمرشح لرئاسة المنتدى من هذه
المدينة العريقة.

أشكركم على حسن وكرم الإصغاء

تحيا الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار